

الكهرباء تجريبياً في دير حافر ٢٠٠ مليون ليرة أضرار شبكة الكهرباء ومراكز التحويل

محمود الصالح

كشف المدير العام للشركة العامة لكهرباء محافظة حلب محمد صالح عن انتهاء أعمال تأهيل الشبكة العامة للكهرباء في ٩٠ بالمئة من أحياء مدينة دير حافر إضافة إلى إعادة تركيب ١٢ مركزاً للتحويل داخل المدينة.

وبيّن صالح لـ «الوطن» أن المدينة كانت محرومة من الكهرباء منذ سبع سنوات بسبب قيام الجموعات الإرهابية بسرقة المحولات وأسلاك الكهرباء من كل أنحاء المدينة مما حرم الأهالي من هذه الخدمة.

منوهاً أن أضرار شبكة الكهرباء ومراكز التحويل بلغت ٣٠٠ مليون ليرة سورية وبعد تحرير الريف الشرقي لحلب الذي تعتبر مدينة دير حافر مركزه الأساسي بدأت الشركة بالعمل على إعادة تأهيل الشبكة بالالتزام مع عودة الآلاف من أبناء المدينة التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة.

وقامت ورشات الشركة بإعادة تأمين الأعمدة والكابلات والمحولات في أغلب الأحياء. حيث تم تأمين ١٢ مركز تحويل للمدينة وتم ربطها مع الشبكة العامة وأجريت عليها التجربة لأكثر من مرة من خلال إيصال التيار الكهربائي للتأكد من موثوقية وصول التيار إلى المشتركين والتعرف على المشاكل التي تظهر في التشغيل التجريبي وتلافيها.

وتم ذلك من دون وضع أي تكاليف على المشتركين، حيث أنجزت كل هذه الأعمال من خلال اعتمادات وإمكانات الشركة، وتم تأمين مصدر التغذية الكهربائية لمدينة دير حافر من محطة التحويل الرئيسية في كويريس.

وأشار المدير العام إلى أن التغذية الدائمة بدير حافر ستكون قبل نهاية العام الجاري، مؤكداً أن الشركة تعترم الاستمرار في إعادة تأهيل المناطق والقرى المحيطة بمدينة دير حافر بشكل تدريجي.



شكوى بعدم صرف الإعانة لبعض المصابين أثناء الخدمة

البجاجة لـ «الوطن»: تم الصرف للمستحقين «المؤرشفة» أسماؤهم وتم المطابقة مع «الداخلية» لمعالجة باقي الحالات.. وملحق أسماء جديدة خلال أيام

محمد راكان مصطفى

وصل «الوطن» شكوى عبر صفحاتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عن عدم صرف الإعانة الشهرية لجرحي مصابين أثناء الخدمة في مجال صيانة وتأهيل المنشآت التابعة للمديرية فقد تم الانتهاء من صيانة وتأهيل مركز تسمية الهارات في خان أرنية ونسبة الإنجاز المادي ١٠٠ بالمئة بإعتناء ٤ ملايين بنسبة اتفاق المادي ٩٠ بالمئة.

وأوضح نائب المحافظ أن اعتماد الصحة في مجال تأهيل المراكز الصحية ٦٠ مليوناً بنسبة الاتفاق المادي ٢١ بالمئة وتم تأهيل مركز حرة بنسبة إنجاز مادي ١٠٠ بالمئة والمشروع قيد الاستلام، علماً أن نسبة تنفيذ العمل ٩٠ بالمئة ولكن الصرف متوقف بسبب انتظار التمويل.

وأشار إسحاق إلى مشاريع الكهرباء على خطة إعادة الإعمار حيث تم تركيب وتأهيل ١٢٥ مركز تحويل بقيمة ٤٥٠ مليوناً وتأهيل شبكات توتر منخفض بطول ١٠٠ كم وكتلة ٣٢٠ مليوناً ومتوسط ١٢٠ كم بقيمة ٣٥٠ مليوناً وإنارة ٨٠ قرية بكتلة ١,٢ مليار، مبيّناً أن الأعمال المتبقية تتضمن تنفيذ ٣٥ كم شبكات توتر متوسط و٥٠ كم منخفض و٨٨ مركز تحويل، أما مشاريع المنطقة الصناعية فقد تم اتفاق ٤٠٠ مليون لمشروع البنية التحتية من صرف صحي وشق طرق و١٠٠ لخر بئر مياه وبناء غرف مراكز التحويل.

وبيّن البجاجة أن التعليمات التنفيذية نصت على أن يتم صرف الإعانة لمستحقها اعتباراً من ٢٠١٩/١١/١ مع صرف الفروقات عن شهري ١٠+٩ وذلك للمتقاعدين الجرحى يتقاضون معاشاتهم عن طريق الصراف الآلي والحساب الجاري، على أن تتم طباعة قسيمة واحدة عن الأشهر ٩+١١+١٠+١٠+١٢ تستحق القبض في ٢٠١٩/١٢/١ وذلك للمتقاعدين الجرحى الذين يتقاضون معاشاتهم الشهرية عن طريق دفاتر المعاش.

وشدد البجاجة على ضرورة تحقق شرط أن يكون



العجز ناتجاً عن إصابة أثناء الخدمة وأن تكون عن الأشهر ٩+١١+١٠+١٠+١٢ تستحق القبض في ٢٠١٩/١٢/١ وذلك للمتقاعدين الجرحى الذين يتقاضون معاشاتهم الشهرية عن طريق دفاتر المعاش. عدم تحقق أحد هذه الشروط يفقد المتقاعد الحق في الحصول على الإعانة مهما بلغت نسبة العجز.

ووبيّن البجاجة أن أعمال تأهيل المراكز الصحية ٦٠ مليوناً بنسبة الاتفاق المادي ٢١ بالمئة وتم تأهيل مركز حرة بنسبة إنجاز مادي ١٠٠ بالمئة والمشروع قيد الاستلام، علماً أن نسبة تنفيذ العمل ٩٠ بالمئة ولكن الصرف متوقف بسبب انتظار التمويل.

وأشار إسحاق إلى مشاريع الكهرباء على خطة إعادة الإعمار حيث تم تركيب وتأهيل ١٢٥ مركز تحويل بقيمة ٤٥٠ مليوناً وتأهيل شبكات توتر منخفض بطول ١٠٠ كم وكتلة ٣٢٠ مليوناً ومتوسط ١٢٠ كم بقيمة ٣٥٠ مليوناً وإنارة ٨٠ قرية بكتلة ١,٢ مليار، مبيّناً أن الأعمال المتبقية تتضمن تنفيذ ٣٥ كم شبكات توتر متوسط و٥٠ كم منخفض و٨٨ مركز تحويل، أما مشاريع المنطقة الصناعية فقد تم اتفاق ٤٠٠ مليون لمشروع البنية التحتية من صرف صحي وشق طرق و١٠٠ لخر بئر مياه وبناء غرف مراكز التحويل.

٨١ بالمئة نسبة تنفيذ الإنفاق الاستثماري لجهاز الإدارة المحلية بالقطيف

القطيف - خالد خالد

بيّن نائب محافظ القطيف حسين إسحاق أن نسبة تنفيذ الإنفاق الاستثماري لجهاز الإدارة المحلية بالمحافظة ولغاية تاريخه بلغت ٨١ بالمئة وبلغ الإنفاق المادي ٩٦٧ مليون ليرة، علماً أن الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩ كان ١,٤ مليار وتم تخفيضه إلى ١,١٨ مليار.

وحول نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية بالقطيف أوضح إسحاق أن كلفة مشاريع الاستبدال والتجديد لأبنية التعليم بمديرية التربية بلغت ٧٥ مليوناً والإنفاق ٥٥ مليوناً ونسبة الإنفاق المادي بلغ ٧٣ بالمئة حيث تم صيانة ١١ مدرسة و٤ مدارس قيد التنفيذ و٢ قيد الإعلان، أما بالنسبة للمدارس التي تم تأهيلها على خطة إعادة الإعمار فبلغت ١٧ مدرسة بقيمة ١٨٢ مليوناً، كما تم تأهيل ٨ مدارس على نفقة المنظمات المانحة بقيمة ٣٠ مليون.

وأشار إسحاق إلى تأهيل الطرق المحلية بإعتناء ٢٠٠ مليون وبلغ الإنفاق ١٨٢ مليوناً بنسبة ٩١ بالمئة، إضافة إلى شراء وتجديد آليات طرقية بإعتناء ٢٠ مليوناً، مضيفاً: أما المخططات التخطيطية فبلغ الإنفاق منها ٢ مليون ونسبة الإنفاق ٩٨ بالمئة.

وأشار إسحاق إلى مشاريع إدارة النفايات الصلبة حيث كان الاعتماد ٢٠٠ مليون، حيث تم الانتهاء من تعبئة وترتيب طريق الكازية وبناء مستودع للواء المدورة بمساحة ٢١٠٠ م٢ وتصنيع ٤٥٠ حاوية بسعات مختلفة وتم توزيعها على الوحدات الإدارية والعمل مستمر بتشغيل المحطة، والإنهاء من صيانة ٦٦٤ حاوية للوحدات الإدارية والعمل مستمر بتشغيل المحطة وبقي المبلغ رواتب وأجور ستصرف نهاية

العام. ولفت إلى أن الإنفاق على بناء دار الحكومة بلغ صفرًا من أصل الاعتماد البالغ ١٠٠ مليون، وبلغ إجمالي الاعتماد للإنشاء والتعمير ٢٠٠ مليون وبلغ إجمالي اعتمادات الخدمات الفنية ١,١ مليار والإنفاق ٨٤٥ مليوناً بنسبة الإنفاق ٨٩ بالمئة. وحول مشاريع مديرية الثقافة فقد اقتصر على إعادة تأهيل المراكز الثقافية (مركز القطيف) وبعائنا ١٥,٨ مليوناً بنسبة ٦٤ بالمئة، ومديرية الشؤون الاجتماعية والعمل انحصرت مشاريعها في مجال صيانة وتأهيل المنشآت التابعة للمديرية فقد تم الانتهاء من صيانة وتأهيل مركز تسمية الهارات في خان أرنية ونسبة الإنجاز المادي ١٠٠ بالمئة بإعتناء ٤ ملايين بنسبة اتفاق المادي ٩٠ بالمئة.

وأشار إسحاق إلى مشاريع إدارة النفايات الصلبة حيث كان الاعتماد ٢٠٠ مليون، حيث تم الانتهاء من تعبئة وترتيب طريق الكازية وبناء مستودع للواء المدورة بمساحة ٢١٠٠ م٢ وتصنيع ٤٥٠ حاوية بسعات مختلفة وتم توزيعها على الوحدات الإدارية والعمل مستمر بتشغيل المحطة، والإنهاء من صيانة ٦٦٤ حاوية للوحدات الإدارية والعمل مستمر بتشغيل المحطة وبقي المبلغ رواتب وأجور ستصرف نهاية

وأعاد البجاجة تأخر صرف التعويض لبعض المستحقين إلى وجود بعض الحالات التي تعود إلى بداية الحرب على سورية غير مؤتمته، مؤكداً صرف جميع الإعانات لجميع المستحقين «المؤرشفة أسماؤهم» على النظام بشكل فوري، إضافة لصرف الإعانة لجميع الأسماء الواردة في الجداول الصادرة عن وزارة الدفاع والمحددة لسبب الإصابة ونسبة العجز.

وأشار البجاجة إلى وجود إشكالية واجهت المؤسسة مع المستحقين للتعويض لدى وزارة الداخلية كونه يوجد بعض الأسماء في القوائم الواردة من الوزارة لم تحدد سبب الإصابة ونسبة العجز، ما استوجب إجراء مطابحة بين المؤسسة والوزارة لاستكمال إجراءات الصرف للمستحقين، مؤكداً معالجة أكثر من حالة خلال الفترة الماضية بعد مراجعة أصحاب العلاقة للمؤسسة وبشكل فوري، كاشفاً عن إصدار ملحق بعدد جديد من الأسماء المستحقة سوف يصدر خلال أيام وسيتم صرف مستحقاتها هذا الشهر.

وأكد البجاجة أن أي مستحق تراجع المؤسسة سوف يتم معالجة موضوعه بشكل فوري مشدداً على عدم ضياع أي من مستحقاته.

وفي سياق متصل أعاد البجاجة السبب وراء ازدياد الصرافات «القطيفي» إلى أن كثيراً من المتعطلين أصبحت رواتبهم بعد الزيادة وإضافة الإعانة كبيرة ما يدفعهم إلى سحب مستحقاتهم على يمين أو أكثر، الأمر الذي أسهم في زيادة الازدياد، مقترحاً ضرورة زيادة سقف السحب الأسبوعي لدى الصراف ليتناسب مع المعاشات المستحقة، وتخفيف الغناء عن المراجعين.

٤٠٠ منشأة صناعية وحرفية عادت للعمل منذ بداية العام في حمص

السعيد لـ «الوطن»: ٢٠ مليون إيرادات مديرية صناعة حمص من رسوم الترخيص

حمص - الوطن

٥٧ منشأة صناعية حصلت على الترخيص وهي حالياً قيد التنفيذ، إضافة إلى ٤٣ منشأة حرفية منغدة دخلت الإنتاج برأس مال إجمالي وصل إلى نحو ٢٣٦ مليون ليرة سورية وتشغل عمالة ٧٣ عاملاً، و٥١ منشأة حرفية حصلت على الترخيص وهي حالياً قيد التنفيذ، إضافة إلى منح ترخيص منشأة صناعية كبرى وفق أحكام المرسوم ٨ برأس مال إجمالي بلغ ٣ مليارات ليرة سورية وستؤمن عمالة ٢٨٠ عاملاً.

وكشف السعيد أن مجموع الإيرادات الإجمالية التي حصلت عليها المديرية من رسوم الترخيص والطابع المالي بلغت نحو ٢٠ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الحالي ونهاية شهر تشرين الثاني الفاتح، محققة بذلك زيادة بنسبة تصل إلى نحو ٦٥٪ مقارنة بها بإيرادات عام ٢٠١٨، منوهاً إلى أن عناصر الرقابة الصناعية بالمديرية كفتوا منذ جولاتهم الرقابية على المنشآت الصناعية والحرفية بالمدينة والريف للتدقيق في واقع عملها والتأكد من صحتها وفق ما هو مرخص لها وقمع المخالفات إن وجدت، مبيّناً أنه تم توجيه ما يزيد على ١٥ تنبيه وإشذاراً بحق أصحاب بعض المخالفات المتخلفة لتدارك مخالفاتهم التي تمحور معظمها حول استكمال إجراءات الترخيص، وتم منحهم فرصة لتجاوز مخالفاتهم تشجيعاً لهم، وبعد تكرار الزيارات لعناصر الرقابة الصناعية على المنشآت المخالفة تم التأكد من تدارك تلك المخالفات من قبل أصحابها، حيث لم يتم خلال هذا العام سوى تنظيم ضبط مخالفة واحد بحق إحدى المنشآت الصناعية لنظرًا لتكرار مخالفتها.

أكد مدير الصناعة بحمص بسام السعيد لـ «الوطن» أن القطاع الصناعي في المحافظة ولاسيما الخاص منه يشهد حالة من التعافي والانتعاش للموسم والمشاريع يوماً بعد يوم.

وبيّن السعيد أن عدد المنشآت الصناعية والحرفية القائمة والمسجلة لدى مديرية الصناعة بحمص وصل إلى ١١٠٢٧ منشأة حتى تاريخه، منها ٤١٥٨ منشأة عاملة جرى إقلاعه وإعادتها لتأهيلها، بينما ما زالت ١٢٠٠ منشأة صناعية في مختلف المحاور بالمدينة والريف خارج الخدمة حتى الآن، مشيراً إلى أن عدد المنشآت التي جرى تأهيلها وعودتها للعمل بعد توقفها منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه وصل إلى ٤٠٠ منشأة، على حين بلغ عدد هذه المنشآت خلال عام ٢٠١٨ الفاتح ٢٣٥ منشأة، وفي عام ٢٠١٧ بلغ عددها ١٦٣ منشأة، لافتاً إلى أن مجموع المنشآت الصناعية والحرفية المنغدة والمرخصة في المحافظة بلغ ٢٠٣ منشآت منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر تشرين الثاني الفاتح برأس مال إجمالي وصل إلى نحو ٥ مليارات ليرة سورية منوهاً بأن هذه المشاريع أمنت فرص عمل بحوالي ٥٥٠ عاملاً، موضحاً أن من بين هذه المنشآت ٥١ منشأة صناعية منغدة دخلت في مرحلة الإنتاج والاستثمار وتنوعت بين منشآت غذائية وهندسية ونسجية وكيميائية برأس مال بلغ نحو ٢,٣ مليار ليرة سورية تشغل ٢٢٤ عاملاً، مشيراً إلى وجود

٥ مكاتب بريدية جديدة مطلع عام ٢٠٢٠ القادم، مبيّناً أنه تم الانتهاء من الأعمال لهذه المكاتب الخمسة كافة ويتم حالياً استكمال التجهيزات الحاسوبية والمكتبية والربط الشبكي وسيتم تفعيلها ووضعها بالخدمة فور الانتهاء من أعمال التجهيزات.

وأشار الصالح إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المديرية من ضعف الإمكانيات وعدم توافر الآليات اللازمة من سيارات ودرجات نارية ونقص مستلزمات العمل من المعدات والآلات البريدية والروتين بالعمل والبطء الشديد في إيصال الطرود البريدية رغم الأسعار التشجيعية والمنافسة التي كلها تشكل عوامل تجعل من مديرية البريد خارج السياق في ميدان السوق البريدية ومواجهة الشركات الخاصة التي تمتلك إمكانيات ضخمة وسرعة في الإنجاز.

١٠٠ مليون ليرة عائدات بريد حمص

الصالح لـ «الوطن»: تقديم ١,٤ مليون خدمة منذ بداية العام ٥ مكاتب بريدية جديدة مطلع العام القادم

حمص - نبال إبراهيم



ضمن المحافظة مقابل بدل تقديم هذه الخدمة والذي يبلغ ٤٠٠ ل.س فقط عن كل مرة، مشدداً على ضرورة نشر هذه الخدمة على نطاق واسع لأنها تحقق الفائدة للطرفين المتقاعد من جهة والمديرية من جهة أخرى.

ولفت إلى أن مكاتب المديرية في المدينة والريف ٣٤ مكتباً بريدياً بطاقم عمال يبلغ ١٩١ عاملاً في مركز المديرية والمكاتب الريفية، مبيّناً أن ٢٢ مكتباً منها بالخدمة وتم الانتهاء مؤخراً من إعادة تأهيل وتفعيل مكتب بريد تددو وإعادته للخدمة ليصبح عدد المكاتب التي بالخدمة ٢٣ مكتباً بالريف، بينما لا يزال ١١ مكتباً منها حتى تاريخه خارج الخدمة، منوهاً بأنه تم مؤخراً رصد اعتمادات ٢,٥ مليون ليرة لإعادة تأهيل مكتب بريد باب السباع وحاليا المديرية بصدد المباشرة بأعمال الترميم والتأهيل، كاشفاً أن المديرية ستقوم بافتتاح

كشف مدير مديرية بريد حمص بسام الصالح لـ «الوطن» أن عائدات المديرية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه وصلت إلى أكثر من ١٠٠ مليون ليرة بنسبة زيادة وصلت إلى نحو ٤٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨ الماضي.

وأكد أن عائدات المديرية من بطاقات بانصيب معرض دمشق الدولي وصلت إلى نحو ٢٤ مليون ليرة، ومن عائدات بيع الطوابع البريدية تزيد على مليوني ليرة، ومن الحوالات العادية المسجولة ٩٠٠ ألف ليرة والحوالات الفورية أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة، وبلغت عائدات الطرود البريدية نحو مليون ليرة، وعائدات وثيقة غير عامل ما يزيد على ٣ ملايين ليرة، وعائدات السجل المدني نحو ٥ ملايين ليرة، وعائدات خدمة إيصال الرواتب إلى المنازل نحو ١,٥ ملايين ليرة، وعائدات رواتب المتقاعدين أكثر من ١٨,٥ مليون ليرة، وعائدات كل من البريد الاقتصادي ٦,٥ ملايين ليرة والبريد الرسمي الا لاحق الدفع نحو ٢,٥ مليون ليرة وتصوير وناقق ١,٥ مليون وتاجير العلب البريدية نحو ٢٠٠ ألف ليرة.

وأكد أن المديرية قدمت أكثر من مليون و٤٠٠ ألف خدمة بريدية مختلفة منذ بداية العام الحالي، لافتاً إلى أن المديرية منحت أكثر من ١١ ألف وثيقة غير عامل وما يزيد على ٢٨٧ ألف خدمة سجل مدني من (إخراج قيد وبيان طلاق وبيان ولادة وبيان وفاة وبيان عائلي وبيان زواج) و٣٦٠ ألف خدمة دفع رواتب المتقاعدين و١٦ ألف خدمة إيصال الرواتب إلى المنازل وحوالي ٣٠٠ ألف خدمة بيع بطاقات بانصيب معرض دمشق الدولي و٣٣٦ ألف خدمة لصرف البطاقات الراححة.

وأشار الصالح إلى أن المديرية تقوم بصرف رواتب أكثر من ٣٣ ألف متقاعد بكتلة مالية تصل إلى نحو مليار ليرة شهرياً، مبيّناً أن خدمة إيصال الرواتب تقدم لأكثر من ٢٢٠٠ متقاعد